بعدمه على بعضه ضرورة انه معلول للعلة التامة لما مر من انه اذا وجدت العلة التامة بجميع اجزائها
وشرائطها وجب المعلول فيكون الوجوب اثرا للعلة التامة متاخرا عنها وكونه جزءا منها يقتضي
تقدمه عليها هذا محال والحاصل ان كون الوجوب اثرا للعلة التامة التي هي جملة ما يتوقف عليه
وجود الممكن ينافي سبقه على الوجود بمعنى احتياج الوجود اليه ضرورة امتناع كون الشي اثر الشي
وجزءا منه وقد ثبت الاول فينتفي الثاني والجواب ان المراد بالسبق الاحتياج اليه في نفس الامر بمعنى
ان العقل يحكم عند ملاحظة هذه الامور بان الممكن ما لم يجب لم يوجد لما مر فالوجوب ايضا
مما يحتاج اليه وجود الممكن لكنهم حيث قالوا الواجب وجود الممكن عند تحقق العلة التامة ارادوا بها
جميع ما يتوقف عليه الممكن سوى الوجوب بناء على انه اعتبار عقلي هو تاكد الوجود حتى كانه هو هو
فلم يجعلوه من اجزاء العلة التامة فان اشتهر هذا الاطلاق وزعمتم ان ما سوى الوجوب علة ناقصة
لا يمتنع ما يحتاج اليه وجود الممكن فنقول ان اردتم بقولكم لا يجب الوجود مع العلة الناقصة
السلب الجزئي فهو لا يضرنا وان اردتم السلب الكلي بمعنى انه لا يجب مع شي من العلل الناقصة فهو
ممنوع فان من العلل الناقصة ما اذا تحققت يحصل الوجوب وهي جملة ما يتوقف عليه وجود
الممكن سوى الوجوب فالوجوب اثرها متاخر عنها بالذات وسابق على الوجود بالذات بمعنى الاحتياج
اليه ولا فساد في ذلك **قوله** مع العلة الناقصة او التامة اراد المعية الزمانية والا فالمعلول
يتاخر عن العلة لا محالة **قوله** ثم العقل كانه ينبه على منشا الغلط في سبق الوجوب على الوجود
اي انهما معا معلولا علة واحدة هي المؤثر التام فلا يمكن تحقق احدهما بدون الاخر بمنزلة وجود
النهار واضاءة العالم المعلولين لطلوع الشمس فللعقل ان يعتبرهما معا نظرا الى ترتبهما على العلة من
غير تقدم احدهما على الاخر وان يعتبر احدهما متاخرا عن الاخر من حيث انه محتاج الى الاخر ومتقدما
عليه من حيث ان الاخر محتاج اليه كالاخوة مثلا فان اخوة زيد مقارنة لاخوة عمرو ومتاخرة عنها
ومتقدمة عليها لكن بحسب اعتبارات مختلفة وهذا الذي يقال له دور المعية فمن نظر الى احتياج
الوجود الى الوجوب جزم بانه سابق على الوجود ولم يلاحظ مقارنتهما بالذات وتاخر الوجوب ايضا
باعتبار الاحتياج الى الوجود وقد نبهناك على ان الوجود يتوقف على ما لا يتوقف عليه الوجوب
وهو نفس الوجوب فلا يكونان معلولي علة واحدة هي العلة التامة بل العلة المؤثرة وهذا لا يوجب
مقارنتهما ولا ينافي تقدم احدهما بمعنى احتياج الاخر اليه وايضا لا خفاء في انه يصح ان يقال وجب صدوره
فوجد دون ان يقال وجد فوجب صدوره وان توقف المعية لا تقتضي السبق كما بين وجود النهار

واضاءة

واضاءة العالم وان الوجوب والوجود على تقدير كونهما معلولي علة واحدة لا يجب ان يكونا متضائفين
اللهم الا ان يعتبر وصف المقارنة وهو ليس بلازم **قوله** المقدمة الثالثة ان جملة ما يتوقف
عليه وجود الحادث لا بد ان يشتمل على امر ليس بموجود ولا معدوم كالايقاع الذي هو امر اضافي
مثلا وهذا قول بالحال وانقسام المفهوم الى الموجود والمعدوم والواسطة لانه ان لم يكن له
كون فهو المعدوم والا فان استقل بالكائنية فموجود والا فحال وهي صفة غير موجودة ولا معدومة
قائمة بموجود وتقرير الدليل ان جملة ما يتوقف عليه وجود زيد الحادث لا يمكن ان يكون قديما
بجميع اجزائه لان وقت الحدوث اذا كان من جملة ما يتوقف عليه وجود زيد لم يكن المفروض
قبل الوقت جملة ما يتوقف عليه هذا خلف وان لم يكن من جملتها لكان حدوث زيد في ذلك الوقت
رجحانا من غير مرجح بمعنى وجود الممكن من غير ايجاد شي اياه لانه قبل الوقت لم يكن ايجاد وبعده
لم يتحقق شي اخر يتوقف عليه الوجود فلزم الوجود بلا ايجاد وبهذا يندفع ما يقال لم لا يجوز
ان يكون من جملة ما يتوقف عليه الوجود الارادة التي من شانها ترجيح ما شاء من هنا والاخر ان
يقال لو كان المجموع قديما لزم قدم زيد الحادث لما مر من وجوب وجود الممكن عند تحقق جملة
ما يتوقف عليه بل الاظهر انه لا حاجة الى هذه المقدمات ويكفي ان يقال لو لم يكن في جملة
ما يتوقف عليه وجود الحادث امر ليس بموجود ولا معدوم لكانت اما موجودات
محضة او معدومات محضة او مركبة من الموجودات والمعدومات والاقسام باطلة بالضرورة
اما الاول فلان تلك الموجودات مستندة الى الواجب ضرورة استحالة التسلسل في طرف
المبدا فان لم يكن بعض تلك الموجودات معدوما في شي من الازمنة لزم قدم زيد الحادث بالزمان
ضرورة دوام المعلول بدوام علته التامة وان كان شي منها معدوما فعدمه يكون بعدم شي
من علته التامة وهلم جرا الى الواجب فلزم انتفاء الواجب في شي من الازمنة وهو محال وقد
يقال في تقريره ان تلك الموجودات ان استندت الى الواجب كانت قديمة ولزم قدم زيد الحادث
وان لم تستند اليه لزم انتفاء الواجب ولا يخفى انه لا معنى لقوله وهي مستندة الى الواجب على هذا
التقرير وان عدم انتهاء الممكنات الى الواجب لا يستلزم انتفاءه غاية ما في الباب انه لا يدل على
وجوده واما الثاني فلان المعدوم المحض لا يصلح علة لوجود الممكن وهذا بديهي ولان الكلام في زيد
المركب ووجود المركب يتوقف على وجود اجزائه بالضرورة فلا يكون جملة ما يتوقف عليه معدومات
محضة واما الثالث فلان علة الحادث لو كانت موجودات مع معدومات لما كان وجود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)